



مؤتمر اقتصاديات المطارات وخدمات الملاحة الجوية

مونتريال، ١٥ إلى ٢٠/٩/٢٠٠٨

مشروع التقرير بشأن البند ١-١ من جدول الأعمال

البند رقم ٢ : المسائل التي تتطلب تبادل الآراء بين الدول ومقدمي الخدمات والمنتفعين بها

١-١ : المراقبة الاقتصادية

١-١-١ الوثائق

استعرضت الأمانة العامة ورقة العمل WP/4 : الغرض من المراقبة الاقتصادية للمطارات وخدمات الملاحة الجوية ونظرت في كيفية اختيار الشكل الملائم للمراقبة الاقتصادية وأعدت التأكيد أن مسؤولية المراقبة الاقتصادية تقع على الدولة ولها أهداف مختلفة تتعلق بالسياسة العامة، ومنها منع خطر قيام أحد مقدمي الخدمات بإساءة استعمال موقفه المهيمن وإذا اعتبرت المراقبة الاقتصادية ضرورية خارج نطاق قانون المنافسة، يجب الأخذ في الاعتبار مستوى المنافسة، والتكاليف والمنافع المرتبطة بها، وكذلك الأطر القانونية والمؤسسية والإدارية وتقتصر هذه الورقة تعديل النص في الوثيقة بعنوان سياسات الايكو بشأن رسوم المطارات وخدمات الملاحة الجوية Doc 9082 ، لتوضيح الغرض من المراقبة الاقتصادية ونطاقها واختيار شكلها

رأت أوعندا ورقة العمل WP/69 أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقدم الموارد الضرورية إلى الدول التي ليست لها القدرة على أداء مهام المراقبة الاقتصادية على نحو كاف وينبغي توفر للإيكو آليات تمكنها من العمل مع المنظمات الإقليمية من خلال إعداد مواد إرشادية

قدمت الولايات المتحدة ورقة العمل WP/71 تعديلا على نص الوثيقة Doc 9082 المقترح في ورقة العمل WP/4 للتأكيد على ضرورة أن تقاس التدخلات التنظيمية وتطبق بطريقة تتناسب مع الظروف الخاصة

وصفت الدول الإفريقية البالغ عددها ٥٣ دولة ورقة العمل WP/68 دور اللجنة الإفريقية للطيران المدني أفكاك باعتبارها الوكالة الإفريقية التنفيذية في مجال النقل الجوي المنشأة بموجب قرار ياموسوكرو، المسؤولة عن المراقبة الاقتصادية لصناعة النقل الجوي المحرر في إفريقيا وحثت هذه الورقة الدول على تنفيذ قرار الجمعية العمومية للإيكو بخصوص التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي الدولي

وافقت منظمة السياحة العالمية ورقة العمل WP/22 على أن المراقبة الاقتصادية للمطارات وخدمات الملاحة الجوية مسؤولية ضرورية تقع على عاتق الدولة تتمثل في التشجيع على إقامة توازن ملائم بين قضايا السلامة والأمن والتسهيلات والبيئة والاقتصاد وينبغي أن تتطوي المجموعة الشاملة للصكوك الاقتصادية على منافع اقتصادية صافية لجميع البلدان النامية وتتضمن تدابير تفضيلية لأقل البلدان نموا بوجه خاص

أعرب معهد الطيران المدني ورقة العمل WP/53 عن تأييده لورقة العمل WP/4 مؤكدا دور الدول في المراقبة الاقتصادية وذلك في شكل تشريعات أو من خلال إنشاء آلية تنظيمية ملائمة لحل القضايا بشأن زيادة تكلفة وقود الطائرات

شدد المجلس الدولي للمطارات ورقة العمل WP/27 على أن عملية تطبيق أشكال مماثلة للمراقبة الاقتصادية على المطارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية تتجاهل الفروق بين هذين النوعين من مقدمي الخدمات، لا سيما التباين بينهما من حيث مستوى المنافسة وبناء عليه، ينبغي أن يتوافق التعديل المقترح إدخاله على الوثيقة Doc 9082 مع الافتراض الأساسي أن المطارات لا تتمتع في حد ذاتها بموقع مهيمن في الأسواق وخلصت هذه الورقة إلى أنه ينبغي الإبقاء على أي تدخلات تنظيمية عند مستوى الحد الأدنى وأن تخضع لتحليل التكاليف مقابل الفوائد وتضمن استثمارا كافيا لتلبية الطلب في المستقبل

أوضح **اتحاد النقل الجوي الدولي (الآياتا)** ورقة العمل WP/46 ضرورة تطبيق المراقبة الاقتصادية على جميع المطارات ومقدمي خدمات الملاحة الجوية بغض النظر عن مستوى المنافسة وحجم تلك المطارات باعتبار ذلك مسؤولية تقع على عاتق الدولة وشددت هذه الورقة على أنه ينبغي تطبيق التنظيم الاقتصادي حيثما لا توجد المنافسة لحماية المنتفعين من احتمالات استغلال الاحتكار ولتوضيح آرائهم، تم تقديم تعديلات إضافية على نص الوثيقة Doc 9082، المقترح في ورقة العمل WP/4

أفاد **الاتحاد الدولي لوكالات السياحة** ورقة العمل WP/24 أن المراقبة الاقتصادية يمكن أن تؤثر مباشرة على ظروف العمل ومن ثم، ينبغي للإيكافو لدى وضع إطار تنظيمي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إقامة توازن بين احتياجات المنتفعين والعمال والجهات المعنية الأخرى

لخصت **الأمانة العامة** ورقة المعلومات WP/18 نتائج الدراسة الاستقصائية الأخيرة بشأن وضع ممارسات الملكية والتنظيم والممارسات التقنية التي اتبعتها المطارات ومقدمو خدمات الملاحة الجوية في عام ٢٠٠٧ والتغييرات المزمع إدخالها عليها

قدمت **مالي** ورقة المعلومات WP/41 معلومات عما تتبعه حاليا من ممارسات وما اكتسبته من خبرات فيما يتصل بالمراقبة الاقتصادية وإدارة الأداء الاقتصادي والتشاور مع المنتفعين وأعربت مالي في هذه الورقة أيضا عن تأييدها للتعديلات التي اقترحت إدخالها الأمانة العامة للإيكافو على الوثيقة Doc 9082 ورفقات العمل WP/4 و 5 و 6

وصفت **جمهورية كوريا** ورقة المعلومات WP/63 الدور الذي تقوم به حكومتها في مجالات المراقبة الاقتصادية وإدارة أداء مشغلي المطارات في هذا البلد، والتي تتولى تشغيلها هيئات مستقلة

قدم **المجلس الدولي للمطارات** ورقة المعلومات WP/66 ملخصا عن آخر تقرير بشأن توقعات الحركة الجوية العالمية، مشيرا إلى أمور من ضمنها أن حجم الركاب على المستوى العالمي سيتجاوز ٥ بلايين راكب بحلول عام ٢٠٠٩، ويصل إلى ١١ بليون بحلول عام ٢٠٢٧

٢-١-١ المناقشة

١ ٢ ١ ١ من أجل تيسير المناقشة بشأن المراقبة الاقتصادية، أوضح رئيس المؤتمر معنى مصطلح المراقبة الاقتصادية مقابل التنظيم الاقتصادي مشيرا إلى التعريف الواردة في المرفق ٣ من الوثيقة Do 9082

٢ ٢ ١ ١ وأعرب المؤتمر عن تأييده الكبير لفحوى مشروع الاستنتاجات التي خلصت إليها الأمانة العامة في ورقة العمل WP/4، وهو المشروع الذي يعكس إقرارا واسعا بالحاجة إلى المراقبة الاقتصادية في بيئة باتت تتسم أكثر فأكثر بإضفاء الطابع التجاري والخصخصة على المطارات وخدمات الملاحة الجوية وقدم عدد من الاقتراحات لتحسين النص الجديد المقترح للوثيقة Doc 9082 غير أن المؤتمر رأى، في ضوء المهام العديدة التي يضطلع بها، أنه ينبغي التركيز على مشروع الاستنتاجات بدلا من التركيز على الصياغة المفصلة للتعديل ذي الصلة على الوثيقة Doc 9082 واتفق على أن تراعي الأمانة العامة التعليقات والاقتراحات المقدمة خلال المناقشة لدى إعداد النص النهائي للتعديلات على الوثيقة Do 9082 لكي ينظر فيها المجلس

٣ ٢ ١ ١ ولدى استعراض أشكال المراقبة الاقتصادية، كان هناك بعض من التأييد لمنح الدول مزيد من المرونة في اختيار الشكل المناسب ولتطبيق المراقبة الاقتصادية وفقا لظروفها الخاصة ولم ير المؤتمر وجود حاجة إلى إدراج هذا البند

٤ ٢ ١ ١ وبالنسبة للاقتراحات المقدمة بشأن تمديد أو زيادة تحديد تطبيق مبادئ عدم التمييز والشفافية، والاقتراح المحدد الخاص بضرورة تطبيق المراقبة الاقتصادية على جميع مقدمي الخدمات، رأى المؤتمر أن هذه التعديلات قد تكون زائدة أو غير ضرورية مادام نص الوثيقة Doc 9082 بشكله الحالي يتضمن بالفعل هذه المبادئ

١ ٢ ١ ٥ أعرب المؤتمر عن تأييده لاقتراح مقدم بخصوص تنقيح النص بشأن هدف من أهداف السياسة العامة وأُتفق على وضع الجملة التشجيع على التشاور مع المنتفعين محل الجملة تقديم حوافر لمقدمي الخدمات للتوصل إلى اتفاقات بشأن الرسوم ومستويات الخدمة

١ ٢ ١ ٦ وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى احتياجات البلدان النامية والتحديات التي تواجهها، حيث تفتقر بعض هذه البلدان إلى الأموال اللازمة للاستثمار في الهياكل الأساسية للطيران لتفي حتى بالطلب الحالي، وكذلك إلى الموارد اللازمة لأداء واجبها المتعلق بالمراقبة الاقتصادية، نظرا للتنافس بين أوليات السلامة والأمن والبيئة وتحرير النقل الجوي واتفق في هذا الصدد على اتباع نهج إقليمي مثل النهج المقترح في ورقة العمل WP/58، من شأنه أن يشكل خيارا مفيدا للدول لحشد مواردها لدى أداء مهامها في مجال المراقبة الاقتصادية

١-١-٣ التوصيات

١ ٣ ١ ١ استنادا إلى الوثائق المقدمة والمناقشة التي تلتها بشأن المراقبة الاقتصادية بموجب البند ١ ١ من جدول الأعمال، اعتمد المؤتمر التوصيات التالية

التوصية رقم ١ - المراقبة الاقتصادية

يوصى المؤتمر بالقيام بما يلي،

أ ينبغي أن تضع الدول في اعتبارها أن المراقبة الاقتصادية تقع على مسؤوليتها، وذلك لمنع أمور من ضمنها استغلال مقدم الخدمة لموقعه المهيمن، وضمان عدم التمييز وتوخي الشفافية في تطبيق الرسوم، والتشجيع على التشاور مع المنتفعين، والتأكد من وضع نظم ملائمة لإدارة الأداء، والتحقق أن القدرات تستجيب للطلب في الحاضر والمستقبل، تمشيا مع الجهود التي تبذلها الكيانات المستقلة الخاصة للحصول على نتائج إضفاء الطابع التجاري والخصخصة على النحو الأفضل

ب ينبغي أن تختار الدول الشكل المناسب للمراقبة الاقتصادية وفقا لظروفها الخاصة، مع الإبقاء على التدخلات التنظيمية عند مستوى الحد الأدنى وعند الاقتضاء وعند البت في وضع شكل ملائم للمراقبة الاقتصادية، ينبغي الأخذ في الاعتبار مستوى المنافسة، والتكاليف والمنافع المرتبطة بالأشكال البديلة للمراقبة، وكذلك الأطر القانونية والمؤسسية والإدارية

ج ينبغي أن تنظر الدول في مسألة اعتماد نهج إقليمي يتعلق بالمراقبة الاقتصادية حيث تفتقر فرادى الدول إلى القدرة على أداء مهام المراقبة الاقتصادية على نحو كاف

د ينبغي أن تعدل الإيكاو الوثيقة Doc 9082 لتوضيح الغرض من المراقبة الاقتصادية ونطاقها بالنسبة للمطارات وخدمات الملاحة الجوية فيما يخص أشكالها المختلفة واختيار الشكل الأنسب لهذه المراقبة الاقتصادية

- انتهى -